



في تقريرها للجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة:

## جمعية كيان تطالب بمساءلة إسرائيل وبتاحة القانون والقضاء المدني في قضايا الأحوال الشخصية

قدم قسم المرافعة الدولية في جمعية كيان - تنظيم نسوي، تقرير "لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة"، ضمن المراجعة الدورية التي تقوم بها اللجنة الدولية، لمتابعة مدى التزام إسرائيل وتطبيقها لمواد "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، والذي صادقت عليه إسرائيل منذ عام 1991 وقدمت تقريرها الخامس حول تطبيقها لبنوده. وستقوم لجنة حقوق الإنسان في جلستها القادمة التي ستعقد نهاية شباط وتستمر حتى 25 آذار القادم، بمراجعة التقرير الرسمي الإسرائيلي مقابل المعلومات والتقارير التي تقدمها جمعية كيان والجمعيات والمؤسسات الحقوقية الأخرى، ومن ثم ستقوم بإصدار ملاحظاتها الختامية، التي تشمل موقف اللجنة الدولية من تطبيق الاتفاقية، بالإضافة للتوصيات التي تقدمها بشأن المخالفات للبنود والحقوق التي تنص عليها الاتفاقية الدولية.

**وتطرق تقرير كيان لعدة قضايا بضمنها مناقشة التحفظات التي تقدمت بها إسرائيل عند مصادقتها على العهد الدولي، الأمر الذي اعتبرته كيان تأسيساً لخرق بنود العهد، وخاصة البند الذي يفرض على الدول تطبيق الحقوق بمساواة تامة ودون تمييز على خلفية الجنس أو اللون أو الدين أو العرق، خاصة في ظل انعدام الكفالة الدستورية للحق في المساواة بين المواطنين. ودعت كيان اللجنة لمطالبة إسرائيل بسحب هذا التحفظ باعتباره مخالفاً لجوهر الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.**

وشمل تقرير كيان الجوانب المتعلقة بقضايا التمييز الذي تواجهه النساء الفلسطينيات في إسرائيل بالتعامل مع الجهاز القانوني والقضائي في المحاكم الدينية (الشرعية والكنسية) في قضايا الأحوال الشخصية، **وطالبت كيان بمنح النساء حق الاختيار ما بين القضاء المدني والقضاء الديني فيما يخص قضايا الزواج والطلاق.**

كما واستعرض التقرير جملة من القضايا وخاصة تلك المتعلقة بالرسوم الباهظة التي تضطر النساء إلى إنفاقها وتصل أحياناً إلى عشرات الاضعاف من رسوم المحاكم المدنية، والتي تشكل عائقاً أمام النساء للحصول على حقوقهن، وتمنعهن من التوجه للمحكمة الكنسية في الكثير من القضايا والملفات التي تابعها القسم القانوني في كيان في السنوات الأخيرة. بالإضافة لانعدام الشفافية وعدم نشر الإجراءات والقرارات بصورة منتظمة باللغة العربية، مما يمنع المتوجهات للمحكمة من الحصول على المعلومات الكافية حول حقوقهن، وهو ما تراه كيان مخالفاً لبنود الاتفاقية التي تلزم الدول بالشفافية والعلائية والمساواة في إجراءاتها القانونية.

**وطالب التقرير اللجنة بالتعامل مع هذه القضايا أثناء مناقشتها تقرير إسرائيل، والمطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بإزالة العوائق المادية والاقتصادية التي تعيق وصول النساء إلى العدالة، ولا سيما المنتميات إلى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، واتخاذ التدابير لضمان أن تكون الرسوم المدفوعة للمحاكم الكنسية مساوية أو متناسبة مع تلك المدفوعة في المحاكم الدينية والمدنية الأخرى، وترجمة القوانين والقرارات والاجراءات ونشرها باللغة العربية.**

وأشارت كيان في تقريرها الى أن القانون الإسرائيلي الحالي لا يتيح "الزواج المدني"، وحتى الأزواج الذين يتعاقدون الزواج المدني خارج الدولة، ما زالوا يخضعون لاختصاص المحاكم الدينية في قضايا الطلاق، ولذلك **طالب التقرير اللجنة الدولية بمطالبة إسرائيل تبني قوانين وسياسات توفر الحق في الزواج المدني والطلاق في المحاكم المدنية.**

وحثت كيان لجنة حقوق الانسان على مطالبة دولة إسرائيل بنشر معلومات وإحصائيات مفصلة حول القضايا التي تعرض في المحاكم الشرعية، بما في ذلك عدد قضايا الطاعة وعدد القضايا التي فقدت فيها المرأة حضانة الأطفال بسبب الزواج الثاني. وحول تقديم التقرير قالت رفاه عنيتاوي مديرة جمعية كيان، "إن تقديم هذا التقرير، يعتبر استكمالاً لتقريرنا الذي تقدمنا به في العام 2018 امام اللجنة، وهذه حلقة أخرى تضاف لعملنا الدولي بعد ان حصلت كيان على مكانة استشارية في الأمم المتحدة، وذلك من اجل المرافعة والضغط من اجل مساءلة إسرائيل عن التزاماتها وخرقها المتواصل للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وانتهاكها لحقوق النساء والمجتمع الفلسطيني في الداخل."

**للاطلاع على التقرير الكامل (بالإنجليزية) اضغط هنا**

**رابط للتقرير الكامل: <https://bit.ly/3lCpYTZ>**

**للتفاصيل وإجراء المقابلات: إيمان جبور - مركزة إعلامية**

**media.iman@kayanf.org | 0525954651**

